# محضر رقم ١١

## المجلس التأسيسي

محضر جلسة ١١/ ٦٢
يوم الثلاثاء ٢٦ ذو القعدة سنة ١٣٨١
الموافق ١ مايو ـ أيار ـ سنة ١٩٦٢م .
الساعة الثامنة صباحا .

عقد المجلس التأسيسي جلسته العادية العلنية رقم ١١ سنة ١٩٦٢ في مقـــــره وذلك في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء ٢٦ ذو القعـــدة سنة ١٣٨١ هـ الموافق ١ مايـو سنة ١٩٦٢ م برئاسـة صاحب السعادة رئيس المجلس التأسيسي السيد عبد اللطيـف محمـد الثنيـان وبحضور السـادة الأعضاء المحترمين ·

أحمـد خالـد الفـوزان

الدكتور أحمـد الخطيـب

الشيخ جابر العلي السالم الصباح

الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح

حمود الزيد الخالـد

خليفـة طلال الجـرى

الشيخ خالد العبد الله السالم الصباح

سعود عبد العزيز العبد الرزاق

سليمان أحمـد الحـداد

الشـيخ سالم العلي الصباح

الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح

الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح

الشـيخ صباح السـالم الصباح

عباس حبيـب منـاور

عبد الرزاق سـلطان أمان

عبد العزيز حمـد الصقـر

عبد الله نبـد اللاني الشمرى

عبد اللطيف محمد الثنيـان

الشيخ عبد الله الجابر الصباح

مبارك عبد العزيز الحسـاوى

محمد رفيع حسـين معرفي

محمد يوسـف النصـف

الشيخ مبارك الحمد الصباح

الشيخ محمد أحمد الجابر الصباح

نايف حمد جاسم الدبوس

يعقوب يوسـف الحميضـي

يوسـف خالد المخلـد المطيـرى

كما حضر هذه الجلسة ايضا السيد الأمين العام للمجلس التأسيسي الاستاذ علي محمد الرضوان والسيد الخبير الدستورى الدكتور عثمان خليل عثمان والسيد الخبير القانوني الاستاذ محسن عبد الحافظ وبحضور بعض السادة المواطنين ورجال الصحافة . وقد تغيب عن حضور هذه الجلسة كل من السادة الاعضاء المحترمين :

علي ثنيان صالح الأذينة

محمد وسمي ناصر السديران

منصور موسى المزيدى

وقد أعلن سعادة الرئيس افتتاح الجلسة في تمام الساعة الثامنة صباحا وطلب سعادته من السيد الأمين العام البدء بعرض جدول الاعمال على المجلس الموقر ، وبدأ السيد الأمين العام تلاوة البند الاول من جدول الاعمال والمتعلق بمحضر الجلسة السابقة حيث ووفق عليه بالاجماع من جميع السادة الاعضاء وبعد ذلك تلى السيد الأمين العام البند الثاني من جدول الاعمال والمتعلق بسؤال السيد نائب رئيس المجلس التأسيسي الدكتور أحمد الخطيب والموجه منه الى سعادة وزير البريد والبرق والهاتف وجواب سعادة الوزير على السؤال وعند الانتهاء من التلاوة طلب السيد نائب رئيس المجلس التأسيسي الكلام قائلا :

" لقد فهمت من سعادة وزير البريد والبرق والهاتف بمحادثة شفوية ان المشروع قيد الدرس وسيقدم الى مجلس الوزراء والذى اريد ان أؤكده هو وجوب الاستعجال وسرعة البت في هذا الموضوع واخراجه الى حيز التنفيذ . "

ولما لم يكن من تعقيب آخر على هذا الموضوع فقد اعلن سعادة الرئيس البدء بمناقشة البند الثالث من جدول الاعمال والمتعلق بسؤال السيد العضو المحترم أحمد خالد الفوزان حول قانون الجنايات والذى يحوى اقتراحا بتأليف لجنة من وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمجلس التأسيسي للنظر في قانون الجنايات ، وقد تلاه السيد الأمين العام ، وطلب السيد العضو المحترم سعود عبد العزيز العبد الرزاق الكلام وقال : انني أؤيد اقتراح الاخ أحمد الفوزان واطلب العمل على تحقيق ذلك .

وقال سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وزير الداخلية : وأنا بدورى اضم صوتي الى صوت الاخ أحمد الفوزان .

ثم تكلم السيد العضو المحترم مبارك الحساوى قائلا : ان اقتراح السيد أحمد الفوزان ضرورى وعملي جدا وخاصة اننا نلاحظ ان جرائم السطو والسرقه قد كثرت اخيرا في الكويت وان البلاد قد اصبحت ملجأ للمارقين والمجرمين ، فانهم اذا طردوا من الكويت من باب عادوا بعد مدة ودخلوا من باب آخر وقد تيسر لي عدة مرات ان أرى بعض التحقيقات التي تجرى مع بعض المجرمين والمتهمين في حوادث عديدة وارى أن يأخذ المجلس قرارا في هذا الموضوع

ثم اعلن صاحب السعادة الرئيس احالة المشروع الى لجنة اللائحة الداخلية والاقتراحات .

وقد تكلم السيد سليمان الحداد سائلا : لم نعلم هل وفق على هذا الاقتراح أم لا ؟

فسأل صاحب السعادة الرئيس السيد الخبير الدستوري رأيه فقال سيادته ممكن عرضه على المجلس اذا رأى ذلك .

فقال صاحب السعادة الرئيس أرى احالته الى اللجنة المختصة .

فأجاب السيد الخبير الدستوري : انني لا أرى مانعا من ان يعرض الموضوع على اللجنة المختصة اذا لم يكن واضحا ، واذا كان واضحا فليقرر المجلس ما يراه مناسبا .

وتكلم الدكتور أحمد الخطيب نائب رئيس المجلس التأسيسي قائلا : انا أرى أن يؤخذ هذا الاقتراح كما جاء تماما وأرى انه من المعقول ان يتبناه المجلس ويوافق عليه وأرى ايضا ان يحال الى اللجنة التي تدرسه دراسة وافية وتعطي رأيها فيما بعد الى المجلس .

واعلن صاحب السعادة رئيس المجلس مرة ثانية احالة هذا الاقتراح الى لجنة اللائحة الداخلية والشكاوى والطعون والاقتراحات .

ثم انتقل المجلس بعد ذلك الى مناقشة البند الرابع من جدول الاعمال والمتعلق بالبلدية وقد طلب سعادة الرئيس من السيد العضو المحترم سليمان أحمد الحداد بصفته مقررا للجنة الخاصة بدراسة وضع البلدية والتعقيب على التقرير المرسل الى الاعضاء اذا رأى ذلك ، وحيث انه اكتفى بما جاء بالتقرير ، تلى السيد الأمين العام الاقتراحات الواردة في التقرير وعددها سبعة اقتراحات وهي :

أ - فكرة انشاء مركز للبلدية في المناطق والقرى وتقوية هذه المراكز .

ب - رأت اللجنة ان يراعى الوضع الحالي للدوائر الانتخابية على الاساس الفردي وان لا تصبح الانتخابات بالقائمة ، وذلك لما لوحظ من فوز الأقلية على حساب الأكثرية في الانتخابات بالقائمة .

ت - ورأت اللجنة كذلك الأخذ بمبدأ الانتخاب بالنسبة الى جميع اعضاء المجلس البلدي دون وجود اعضاء معينين وذلك استكمالا للشكل الديمقراطي في تكوين البلدية .

ج - يرفع عدد اعضاء المجلس البلدي الى خمسة عشر عضوا بدلا من اثنى عشر .

د - ينتخب رئيس بلدية الكويت لمدة سنتين بواسطة المجلس البلدي ومن بين اعضائه ويجوز تجديد انتخابه .

هـ - تكون رئاسة البلدية تابعة لرئاسة مجلس الوزراء وذلك لأهمية البلدية في الكويت .

و - رأت اللجنة كذلك التوصية بسرعة تأجيل انتخابات المجلس البلدي الى الشهر العاشر من هذا العام .

وطلب الدكتور أحمد الخطيب نائب رئيس المجلس التأسيسي الكلام قائلا : المناطق الانتخابية عشرة والاعضاء المقترحين ١٥ عضوا فكيف يكون ذلك ؟

وتكلم سعادة الشيخ سالم العلي ( وزير الاشغال العامة ) قائلا : أريد ان أبين للاخوان انه سبق وأن وافق مجلس الوزراء على اغلبية الاقتراحات التي وردت في تقرير اللجنة عدا الاقتراحين المتعلقين بـ ( ١ ) - أن يكون عدد الاعضاء ١٥ عضوا و ( ٢ ) - تأجيل الانتخابات.

وتكلم السيد مبارك الحساوى قائلا : بالنسبة لموضوع الـ ١٥ عضوا نقد دعت اللجنة في بعض الاجتماعات بعض السادة اعضاء المجلس البلدى وهم الذين اقترحوا علينا ان يكون عدد الاعضاء ١٥ عضوا بدلا من ١٢ وذلك لكثرة الاعمال وبناء على التجربة التي مروا بها . أما بالنسبة لتأجيل الانتخابات فيرجع الى كون الأكثرية تترك البلاد الى الخارج وهذا مما يعرقل عملية الترشيح والانتخاب بالذات .

وطلب الشيخ جابر الاحمد الصباح ( وزير المالية والاقتصاد ) الكلام وقال : بالنسبة لعملية انتخاب جميع اعضاء المجلس البلدى وعدم اقرار التعيين فأني لا أرى مانعا من ان يكون هناك تعيين في المجلس البلدى حتى لا يحرم المجلس من اصحاب الاعمال الذين لهم خبرة سابقة ،كما انني اقترح ان يصبح عدد اعضاء المجلس ١٤ عضوا بدلا من ١٥ وان ينتخب ١٠ اعضاء ويعين ٤ وذلك كما قلت حتى لا نحرم من الكفاءات والخبرة .

وتكلم السيد مبارك الحساوى قائلا : حول موضوع الـ ١٥ عضوا منتخبين ،قد قررت اللجنة المختصة ذلك بعد عدة اجتماعات متتالية وقد وجدنا بأنه يمكننا الاستعانة ببعض الكفاءات الذين لهم الخبرة بذلك للاستنارة برأيهم .

وقال السيد نايف الدبوس : اعتقد انني كنت قد اعطيت رأيي بأنه من الافضل ان يكون هناك عشرة اعضاء منتخبين و ٤ معينين وذلك للاستنارة برأى هؤلاء الاربعة الذين يجب ان يكونوا لديهم الخبرة الكافية والكفاءة .

وقال سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ( وزير الداخلية ) : أؤيد رأى الاخ جابر ،عشرة منتخبين و ٤ معينين وهذا هو الرأى الافضل .

وطلب الدكتور أحمد الخطيب الكلام قائلا : اعتقد ان عملية الانتخاب لجميع الاعضاء افضل اذ ان الخمسة الذين يمكن ان يعينوا من الاغلب ان يكونوا رجال اعمال لأن هؤلاء بالذات هم الذين لهم الخبرة ،والمجلس البلدى له اعمال كثيرة ومتشعبة ومن الممكن ان يستقل هؤلاء الاشخاص بصفتهم رجال اعمال تخطيطات المجلس البلدى لأنهم يكونون على علم بها . لذلك ولتجنب جميع الاخطاء التي ارتكبت في الماضي فيجب ان تكون عملية الانتخاب لجميع اعضاء المجلس البلدى .

وقال سعادة السيد عبد العزيز حمد الصقر ( وزير الصحة العامة ) : اعتقد ان زيادة الاعضاء من ١٢ عضوا الى ١٥ عضوا يرجع الى كثرة اعمال المجلس واللجنة قد اقرت ذلك كما انها قد أقرت مبدأ الانتخاب الفردى في الدوائر الانتخابية . وانا اقترح ان يكون الانتخاب بالنسبة للمجلس البلدى على طريقة الانتخاب بالقائمة وان تترك للمواطن حرية انتخاب من يريده من هذه القائمة

وقال صاحب السعادة الرئيس : عندنا الآن موضوعين ( ١ ) - موضوع العدد وكيفية انتخابه .

و ( ٢ ) - القائمة الواحدة والانتخاب الفرد وانني اطلب اخذ الاصوات الآتي على :

١- عشرة منتخبين و ٤ معينين .

٢- ١٥ منتخبين .

وقال سعادة السيد حمود الزيد الخالد ( وزير العدل ) : اولا على الانتخاب وطريقته وثانيا على العدد .

وتكلم السيد العضو المحترم سليمان احمد الحداد مؤيدا اقتراح سعادة وزير العدل .

فأعلن سعادة الرئيس البدء بالتصويت على طريقة الانتخابات .

فطلب السيد مبارك الحساوى توضيح اقتراح سعادة وزير العدل .

فقال السيد حمود الزيد الخالد ( وزير العدل ) موضحا : انني أرى والأخ عبد العزيز الصقر ان عملية الانتخاب عن طريق المناطق والانتخاب الفردى قد تأتي باشخاص غير كفؤين لذلك فمن الافضل ان تجرى العملية على طريقة الانتخاب بالقائمة .

وسأل السيد العضو المحترم سعود عبد العزيز العبد الرزاق : هل نأخذ هذا الموضوع كمبدأ عام من اجل الانتخابات في جميع المجالات ام فقط من أجل المجلس البلدى ؟

فأجاب سعادة الرئيس : من الناحية الديمقراطية لا يجوز اعتماد ذلك .

فقال السيد مبارك الحساوى : ان وضع الكويت يحتم علينا طريقة الانتخاب الفردى وليس الطريقة الجماعية .

ثم تكلم السيد الخبير القانوني قائلا : في الواقع ان هذا الموضوع سبق وان بحث في بدء وضع القوانين للمجلس التأسيسي وقلنا ان طريقة اللائحة الواحدة ممكن ان تتبع في البلاد التي يقوم فيها احزاب متعددة وكل حزب يرشح قائمة ، اما في الكويت فهذه عملية صعبة خاصة وان لنا تجربة قريبة عند انتخاب المجلس التأسيسي كما نرى ان المواطن يستصعب عملية انتخاب اثنين وكان لا يعرف التصرف تجاه ذلك ، هذه ناحية وناحية ثانية لو عملنا قائمة واحدة فمن المعقول ان ينجح مثلا ابناء القرى دون المدن وكذلك العكس ومن ناحية اخرى ممكن لجماعة معينة مثلا ان يكون لديها ٣٠٠٠ صوتا وتضعهم جميعهم في سبيل انتخاب ١٥ شخصا ونكون بذلك قد حرمنا من الكفاءات .

ثم تكلم الشيخ سالم العلي قائلا : ان لدى خبرة بالمجلس البلدى واقترح ان يكون المجلس البلدى ممثلا من جميع ابناء الشعب حتى يشعر المواطن اولا انه يشارك في خلق المجلس البلدى وحتى لا يحصل مثلما يحصل الآن واعني به انه مهما نشط المجلس البلدى الآن ومهما فعل فالناس غير راضين عنه ويهاجمونه ويتهمونه باشياء كثيرة . وذلك لشعورهم بأنه لا يمثلهم جميعا .

وقال سعادة السيد عبد العزيز حمد الصقر ( وزير الصحة العامة ) : انني ارى ان البلدية بحاجة الى الكفاءات لكثرة اعمالها المتشعبة ، خاصة واننا كنا نرى ان الغياب في اعضاء المجلس البلدى كثيرا والكفاءات لا تعني انني افرق بين ابناء المدينة والقرى ، بل الكفاءات تشمل كل فرد من ابناء الشعب الكويتي عنده كفاءة .

وتكلم السيد نايف الدبوس قائلا : اريد ان اسأل عن الكفاءات التي تقصد ونها هل هي الشهادات العلمية ام هي خبرة الاعمال ، خاصة واننا نرى ان اعضاء المجلس البلدي الحالي ليسوا جميعهم رجال اعمال .

ثم اعلن صاحب السعادة الرئيس البدء بالانتخابات على طريقة الانتخاب بالقائمة وطريقة الانتخاب المفرد .

وتكلم سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ( وزير الداخلية ) : هل سيكون التصويت من القائمة ام الدائرة ؟

ثم بدأ صاحب السعادة الرئيس بأخذ الاصوات بالمناداة على السادة الاعضاء بالاسم وبعد الانتهاء من عملية الاقتراع كانت النتائج التالية :

| الانتخاب بطريقة القائمة | الانتخاب بالطريقة الفردية |
|---|---|
| خمسة اصوات | ٢٢ صوتا |

وبهذا فقد اتخذ المجلس قرارا بأغلبية ساحقة بأن تجرى الانتخابات بالنسبة للمجلس البلدي بطريقة الانتخاب الفردي .

ثم اعلن صاحب السعادة الرئيس البدء في اخذ الاصوات على ما اذا كان اعضاء المجلس البلدي يجب ان يكونوا ١٥ عضوا منتخبين أو ١٠ منتخبين و ٤ معينين واخذت الاصوات عن طريق المناداة بالاسماء وكانت النتائج التالية :

| انتخاب خمسة عشر عضوا | تعيين ٤ انتخاب ١٠ |
|---|---|
| ١٣ صوتا | ١٤ صوتا |

وبهذا فقد اتخذ قرارا بأن يعين اربعة اشخاص من اعضاء المجلس البلدي وان يكون العشرة الباقين عن طريق الانتخاب الفردي .

ثم تكلم السيد العضو المحترم سليمان احمد الحداد قائلا : عندي اقتراح بأن يبقى اربعة اشخاص من اعضاء المجلس البلدي الحاليين لخبرتهم مع العشرة الباقين الذين سيأتون عن طريق الانتخاب .

وقال سعادة الوزير محمد يوسف النصف ( وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ) : أؤيد اقتراح الأخ سليمان لأن المجلس ان جاء كله وجوه جديدة فستتأخر اعماله .

وقال السيد العضو المحترم مبارك عبد العزيز الحساوي : من الاصح ان نترك عملية الاختيار للحكومة .

فأجاب سعادة الرئيس : وهو كذلك يترك امر التعيين للحكومة .

ثم ناقش المجلس الموقر البند المتعلق بتأجيل انتخاب المجلس البلدي الى الشهر العاشر وقد وافق على ذلك بالاجماع واتخذ المجلس قرارا بالتوصية لدى الحكومة بتأجيل انتخابات المجلس البلدي .

وبذلك وعند انتهاء مناقشة موضوع البلدية عاد السيد الامين العام وتلى القرارات التي اتخذها المجلس بهذا الشأن وهي :

١- انشاء مراكز للبلدية في المناطق والقرى وتقوية هذه المراكز

٢- تجرى عملية الانتخابات للمجلس البلدى على أساس الانتخاب الفردى لاعلى اساس الانتخاب بالقائمة .

٣- يرفع عدد اعضاء المجلس البلدى من اثنى عشر الى اربعة عشر عضوا .

٤- الأخذ بمبدأ الانتخاب بالنسبة لعشرة اعضاء من اعضاء المجلس البلدى ويكون اختيار الاربعة الآخرين عن طريق التعيين على أن يراعى في التعيين الكفاءات المختلفة .

٥- ينتخب رئيس البلدية لمدة سنتين بواسطة المجلس البلدى ومن بين اعضائه ويجوز تجديد انتخابه .

٦- تكون رئاسة البلدية تابعة لرئاسة مجلس الوزراء .

٧- التوصية بتأجيل انتخابات المجلس البلدى هذا العام الى الشهر العاشر .

ثم انتقل المجلس بعد ذلك الى مناقشة البند الخامس من جدول الاعمال والمتعلق بتقرير اللجنة المختصة بالطعن المقدم من السيد خالد النزال الرشيد المعصب ضد عضوية السيد عباس حبيب مناور . وقد تكلم السيد يعقوب يوسف الحميضي بصفته مقررا للجنة اللائحة الداخلية قائلا ، اعتقد اننا قد درسنا هذا الموضوع مع السيد الخبير القانوني ، وحيث انه السيد خالد النزال الرشيد المعصب لم يقدم مستندا رسميا قانونيا باعتراضه الى لجنة الجدول الانتخابي فقد اعتبر طعنه غير قانوني .

وطلب السيد العضو المحترم احمد خالد الفوزان الكلام قائلا ، انني ارى تأجيل هذا الموضوع الى وقت آخر لأنه هناك بعض الالتباسات .

فأجاب سعادة الرئيس ، لقد أحيل الى اللجنة منذ زمن بعيد وبعد دراسته عاد وأحيل الى المجلس الموقر وبهذا فيجب ان ننتهي منه .

وتكلم السيد نائب رئيس المجلس التأسيسي الدكتور أحمد الخطيب قائلا ، اعتقد ان المجلس قد درس هذا الموضوع منذ اليوم الأول لاحاله واعتقد ايضا أن اللجنة قد قامت بجميع الوسائل التي تمهد لها دراسة هذا الموضوع ، فقد اتصلت هاتفيا بوزارة الداخلية بصفتها المسؤولة المباشرة عن الانتخابات وسألتها عن ما اذا كان السيد المعصب قد قدم أى اعتراض رسمي فكان الجواب بالنفي ولم تكتف اللجنة بذلك بل قامت شخصيا بالاتصال بالسيد وكيل وزارة الداخلية ولم يجد بالوزارة المختصة اى دليل رسمي بصحة طعن السيد خالد النزال الرشيد المعصب ولو كان لدى وزارة الداخلية أى دليل لكانت لعطته الى اللجنة المختصة . لذلك فأنني أرى أن قرار اللجنة هو القرار النهائي .

وقال السيد العضو المحترم أحمد خالد الفوزان ، ان الشخص الذى قدم الطعن قد اتصل بالمسؤولين في لجنة جداول الانتخاب ، وقد تعهد احد الإخوان افراد اللجنة ان يسحب هذه الاصوات المدسوسة وانني هنا لا اتكلم ضد الاخ عباس أو ضد أى شخص آخر بل ان هذه التجربة واعني بها تجربة الانتخابات الماضية هي الاولى من نوعها ويجب ان نحافظ على تدسيتها حتى لا تتكرر في وقت آخر . وقال السيد مبارك عبد العزيز الحساوى ، من هذا المجلس تألفت اللجان ولجنة اللائحة الداخلية ،

المختصة في هذا الموضوع قد درست مع السيد الخبير القانوني هذا الموضوع دراسة وافية ولعطت رأيها به واصبح من الواضح اننا يجب ان نؤيد ونقر اقتراح وتوصية اللجنة الذى قدمته .

ثم تكلم السيد الخبير القانوني قائلا : ان قانون الانتخاب قد حدد طريقة وميعاد تقديم الطعن في القيد واذا لم يقدم الطعن في الميعاد فالجدول يصبح نهائيا . وقد قلت انه من الناحية القانونية الطعن صحيح شكليا لكونه قدم الى سكرتارية المجلس الأعلى في المدة المحددة بالقانون وحيث ان السيد الذى قدم الطعن لم يتقدم بطلب كتابي الى لجنة جدول الانتخاب في المنطقة يطالب فيه بحذف الاسماء المعترض عليها وحيث انه ليس لديه الوصل الرسمي بذلك فقد اعتبر الطعن غير وارد .

وتكلم السيد أحمد النوزان قائلا : اريد أن أسال ؟ لو كنت انا بغير منطقة واقترعت في منطقة أخرى فهل يحاكمني القانون ؟ انني قلت اريد أن تجرى عملية الانتخاب بالطريقة السليمة فقط . وتكلم سعادة الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح ( وزير المالية والاقتصاد ) / قائلا : بما ان اللجنة قد اقرت رفض الطعن نهائيا وتأكيد صحة عضوية السيد عباس حبيب مناور اصبح ذلك امرا واقعا .

وقال سعادة السيد عبد العزيز حمد الصقر ( وزير الصحة العامة ) بما أن المجلس احال القضية للجنة واستكملت اللجنة تساؤلاتها وتحقيقاتها كلها وكذلك أخذت رأى الخبير فأنني أرى انه اصبح أمرا واقعا .

وقد اقر المجلس بعد ذلك رفض الطعن نهائيا وتأكيد عضوية السيد عباس حبيب مناور عضو المجلس التأسيسي .

وانتقل المجلس بعد ذلك الى مناقشة البند السادس من جدول الأعمال والمتعلق بمشروع الميناء الحرة فأوضح السيد الأمين العام بأن هذا التقرير الذى وزع على الاعضاء هو للاطلاع فقط والدراسة .

وتكلم سعادة وزير الجمارك والموانئ قائلا : هذا التقرير للاطلاع فقط وفي المستقبل سيقدم مشروع قانون للمجلس الذى قدم حاليا الى مجلس الوزراء لدراسته واقراره .

وبحث المجلس بعد ذلك البند السابع من جدول الاعمال والمتعلق بتقرير لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية ورد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن بيوت ذوى الدخل المحدود . تكلم الدكتور أحمد الخطيب نائب رئيس المجلس التأسيسي قائلا : بالنسبة للجنة قد رأت ان هناك عدة اشخاص متقدمين بعدة قسائم ، كما رأت اللجنة ونسمت من سعادة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان هناك مشروع حول بيوت ذوى الدخل المحدود معروض على مجلس الوزراء ولكن اللجنة عندها بعض الملاحظات التي رأت ان ترفعها الى الوزارة المختصة لأنها ترى ان القضية حادة جدا وضرورية ويجب ان تذكر اللجنة بقضية اهالي القرى اذ أن تقرير الوزارة الذى قدم اليها لم يذكر قضية القرى وحصتهم من بيوت ذوى الدخل المحدود وترى انه من الضرورى ان تلفت نظر الوزارة المختصة لذلك الأمر ، وعملية توزيع البيوت يجب ان تعطى للأشخاص المستحقين وقد رأت اللجنة ان تؤجل بحث هذا الموضوع حتى يأتي الرد الكامل والمفصل عن المشروع .

وتكلم سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح السالم الصباح موجها الكلام الى صاحب السعادة رئيس المجلس التأسيسي ، وقال سبق وان تكلمت مع سعادتكم في ان مجلس الوزراء طلب من كل الوزراء ان يقدموا مشاريعهم للسنة القادمة ، وكل وزارة ستقدم مشاريعها التي ستعرض انشاء الله على المجلس التأسيسي .

وقال سعادة السيد محمد يوسف النصف ( وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ) ، كما تفضل سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء فأن المشروع المختص ببيوت ذوى الدخل المحدود موجود الآن في مجلس الوزراء وعند الانتهاء منه سيعرض على المجلس التأسيسي .

ثم تكلم السيد الأمين العام البند الثامن من جدول الاعمال والمتعلق بمشروع قانون باعطاء الحصانة النيابية لأعضاء المجلس التأسيسي والمحال من اللجنة المختصة بعد ان ادخلت بعض التعديلات عليه حيث اصبح عنوانه :

مشروع القانون الخاص بعدم المسؤولية والحصانة النيابية لأعضاء المجلس التأسيسي ،

وقد وافق المجلس الموقر عليه بالاجماع .

ثم تلى السيد الامين العام البند التاسع من جدول الاعمال والمتعلق بمشروع القانون بتعديل المادتين ٦٩ ، ٨٥ من قانون والمحال من اللجنة المختصة التي وافقت عليه وقد وافق المجلس الموقر عليه بالاجماع .

ثم انتقل المجلس الموقر بعد ذلك الى مناقشة البند الأخير من جدول الاعمال والمتعلق بمشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ والمحال من الحكومة وقد تقرر احالته الى لجنة الشؤون التشريعية .

وحيث انه لم يكن من شيء آخر في جدول اعمال هذه الجلسة . سأل سعادة الرئيس السادة الاعضاء ان كان لديهم أى شيء يريدون اثارته .

ولما لم يكن من شيء آخر فقد اعلن صاحب السعادة رئيس المجلس التأسيسي انتهاء الجلسة في الساعة التاسعة وخمسة وعشرون دقيقة صباحا .

الأمين العام

الرئيس